

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استعراض تَحْقِيقِ الْمُحَقَّقِ الْعَرَابِيِّ

إنَّ الْمُحَقَّقَ الْعَرَابِيَّ قد أطَّنَبَ الْمُحَاوَرَةَ حَوْلَ الْطَّلْبِ وَالْإِرَادَةِ وَالْكَلَامِ النَّفْسِيِّ حِيثُ قَدْ تَمَيَّزَ بِنُكَاتِهِ الْمُتَمَيِّزَةِ فِي هَذَا الْحَقْلِ، فَابْتَدَأَ بِتَبْيَنِ اِتَّهَادِ الْطَّلْبِ وَالْإِرَادَةِ، ثُمَّ قَالَ بِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِالْاِتَّهَادِ كَأَغْلَبِ الْإِمَامِيَّةِ قد اسْتَرَغُوا جُهْدَهُمْ لِتَبْرِيرِ مَقَالَةِ الْقَائِلِينَ بِالْتَّغَيِّيرِ فَفَتَّهُ قد حاوَلَ أَنْ تُصَوِّرَ النَّزَاعُ لِفَظِيَّاً كَالْمُحَقَّقِ الْأَخْوَنِدِ، وَثَلَّةً أُخْرَى بِنَحْوِ آخَرِ، فَالْمُسْتَحْصَلُ هُوَ أَرْبَعُ تَوْجِيهَاتٍ، ثُمَّ اعْتَدَ الْمُحَقَّقُ الْعَرَابِيُّ بِأَنَّهَا لَا تَتَلَاءَمُ مَعَ مُعْتَدَدِ الْأَشَاعِرَةِ فِي نَقْطَةِ التَّغَيِّيرِ، فِي الْتَّالِيِّ، قَدْ غَاصَ الْمُحَقَّقُ بِنَفْسِهِ إِلَى مَبْنَى الْأَشَاعِرَةِ بِأَدْلِتِهِمُ الْثَّلَاثُ الرَّئِيْسِيَّةُ، قَائِلًا لَوْ تَقْبِلُ أَحَدُ هَذِهِ الْثَّلَاثَةِ لَتَحْتَمُ أَنْ يَتَقْبِلَ التَّغَيِّيرُ أَيْضًا، ثُمَّ رَفَضَ التَّوْجِيهَاتِ الْمُذَكُورَةِ حَوْلَ التَّغَيِّيرِ مُسْتَدِلًا بِأَنَّهَا لَا تُثْبِتُ مَنْهَجَ الْأَشَاعِرَةِ، وَلَهَا قَدْ تَصَدَّى الْمُحَقَّقُ بِنَفْسِهِ إِلَى تَوْجِيهِ يَلْقِيُّ مِنْهُمْ، بِحِيثُ قَدْ أَثْبَتَ مَعْقُولَيْتَهَا، ثُمَّ تَهَاجَّ عَلَى مَبَانِيهِمُ الْمُزِيَّفَةِ وَاحِدًا تَلَوَّ الْآخَرِ، وَإِلَيْكَ نَصَّ بِيَانَاتِهِ:[1]

1. منها (التجييهات على المغایرة): ما أفاده في الكفاية، حيث إنَّه لَمَّا بَنَى عَلَى اِتَّهَادِ الْطَّلْبِ وَالْإِرَادَةِ مَصْدَاقًا وَمَفْهومًا وَجَهَ كَلَامَ الْقَائِلِينَ بِالْمَغَايِرَةِ، حِيثُ قَالَ مَا مُلْخِصُهُ: الْحَقُّ كَمَا عَلَيْهِ أَهْلُهِ اِتَّهَادُ الْطَّلْبِ وَالْإِرَادَةِ مَفْهومًا وَإِنْشَاءً وَخَارِجًا بِمَعْنَى أَنَّ مَا يُسَمَّى بِالْطَّلْبِ بِالْحَمْلِ الشَّائِعِ هُوَ عَيْنُ الْإِرَادَةِ بِهَذَا الْحَمْلِ وَمَا يَنْتَزِعُ عَنْهُ مَفْهومُ الْإِرَادَةِ، وَإِنْشَاءُ الْطَّلْبِ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْلَّفْظِ فِي الْمَفْهُومِ بِقَصْدِ الْإِبْيَاعِ هُوَ عَيْنُ إِنْشَاءِ الْإِرَادَةِ، فَكَانَ الْطَّلْبُ وَالْإِرَادَةُ مَتَّهِدِينَ فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْمَرَاحِلِ الْتَّلَاثِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَنْصُرُ إِلَيْهِ الْطَّلْبُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ هُوَ الْطَّلْبُ الْإِنْشَائِيُّ وَكَانَ فِي الْإِرَادَةِ بِعِكْسِ ذَلِكِ. حِيثُ كَانَ الْمَنْصُرُ إِلَيْهِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ هُوَ الْإِرَادَةُ الْحَقِيقِيَّةُ الْخَارِجِيَّةُ دُونَ الْإِنْشَائِيِّ مِنْهَا. كَانَ مُثْلُ هَذَا الْإِنْصَارَفُ أُجِبَّ الْقُولُ بِالْمَغَايِرَةِ بَيْنَهُمَا فَتَوَهَّمَ أَنَّ الْطَّلْبَ غَيْرَ الْإِرَادَةِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ مِنْ جَهَةِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ جَهَةِ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ قَضَيَّةِ إِطْلَاقِهِمَا حَسْبَ الْإِنْصَارَفِ وَمَثْلُ ذَلِكِ مَمَّا لَا يُنْكِرُ الْقَائِلُ بِالْاِتَّهَادِ، بَلْ عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ النَّزَاعُ مِنْ الْبَيْنِ رَأْسًا لِرَجُوعِ النَّزَاعِ حِينَذِي إِلَى مَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ قَضَيَّةِ إِطْلَاقِ لِفْظِ الْطَّلْبِ بِأَنَّ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ هُلْ هُوَ عَيْنُ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ لِفْظِ الْإِرَادَةِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ أَوْ أَنَّ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ هُوَ غَيْرُهُ؟

2. منها: أي من التوجيهات جعل المراد من الطلب عبارة عن الاشتياق التام الحاصل عقب تصوّر الشيء و التصديق بفائدته، و الإرادة عبارة عن حملة النفس و هي جانها نحو المطلوب و المراد الذي يستتبع الفعل و العمل، أو العكس (و هذا نص عبارة المحقق النائي) بجعل الطلب عبارة عن حملة النفس و الإرادة عن الاشتياق التام. (في تغايران و لا يُعد النزاع لفظياً أيضاً)

3. منها: جعل الطلب عبارة عما ينتزع عن مقام إبراز الإرادة من البعث والإيجاب والوجوب واللزوم (فلو أُبَرِّزَتِ الإرادة لتحقق الطلب، فلو اخْتَفَتِ الإرادة لَمْ تَحْقَقِ الطلب) فيغاير حينئذ الإرادة حيث كانت الإرادة من الأمور الحقيقة القائمة بالنفس بخلاف الطلب حيث أنه كان من الأمور الاعتبارية الانتزاعية عن مقام إبراز الإرادة بالأمر نحو الشيء بالإيجاد، و منها: غير ذلك من التوجيهات المذكورة في كلماتهم.

أقول: و لا يخفى عليك ما في هذه المحامل و التوجيهات، إذ نقول و ان كان يتضح بها المغایرة بينهما بل و يرتفع معها النزاع من

البين، ولكن لا يساعد شيء منها كلام القائلين بالمخاير (و هم الأشاعرة) حيث يقول: بأن الطلب و ما يحكي عنه الأمر عندهم عبارة عن معنى قابل:

1. للتعلق بالمحال (فالطلب الحقيقى يتعلق بالمحال بينما الإرادة الحقيقية لا تتعلق بالمحال إذن فيتفايران).

2. وللخلاف عن المراد.

3. وللموضوعية الحكم العقل بوجوب الإطاعة و الامتثال، (فلا يجدي جواب الآخوند بأنَّ الصراع لفظي و لا المحقق النائيني إذ النفس لا يهجم ولا يتحرك نحو المحال، بينما الأشعري يود إثبات الطلب بالمحال، وكذا لا يجدي التوجيه الثالث إذ الأشعري يوَد تقديم الطلب على الإرادة و أنَّ الكلام اللفظي يدل على الطلب لاحقاً فلا تصح مقوله الثالث بأنَّ الطلب هو إبرازُ الإرادة)

(و أما شواهد الأشاعرة فكالتالي) كما يشهد عليه قضية:

1. استدلالهم بالأوامر الامتحانية الخالية عن الإرادة في مواردها، كما في أمر إبراهيم عليه السلام بذبح ولده إسماعيل عليه السلام.

2. واستدلالهم أيضاً بتكييف الله سبحانه الكفار بالإيمان و أهل الفسق و العصيان بالعمل بالأركان فان الله سبحانه أمر الكفار بالإيمان و لم يُرِد منهم الإيمان لامتناع صدور الإيمان منهم بعد علمه سبحانه بذلك، إذ حينئذ يستحيل تعلق إرادته سبحانه بالإيمان المستحيل منهم. وأيضاً لازم تعلق إرادته سبحانه بذلك هو قهريّة صدور الإيمان منهم لأنَّه سبحانه إذا أراد شيئاً يقول له كن فيكون فيستحيل تخلف إرادته سبحانه عن المراد، و حينئذ فمن جهة عدم صدور الإيمان منهم لا بد و أن يستكشف عن عدم تعلق إرادته الأزلية بصدر الإيمان منهم و معه يثبت المطلوب من المخاير بين الطلب والإرادة.

3. وأيضاً استدلالهم على كون العباد مجبورين في أفعالهم- على ما هو مقتضى مذهبهم و إنكارهم التحسين و التقييح العقليين- بأنه من الممكن أمر الله سبحانه العباد بأمور ليس فيها مصلحة أصلًا، حيث أنه يستفاد من أدلةهم أنَّ ما يحكي عنه الأمر و هو الطلب عندهم عبارة عن معنى كان: 1. ممكِن التعلق بالمحال 2. قابل للخلاف عن المراد 3. و لأن يكون تابعاً لمصلحة في نفسه لا في متعلقه (كالأمر الامتحاني) مع كونه موضوعاً أيضاً لحكم العقل بوجوب الإطاعة و الامتثال و يقابل الإرادة عندهم فانها معنى لا يجوز تخلفها عن المراد و لا كانت قابلة للتعلق بالمحال و لا للتبعية لمصلحة في نفسها لكونها تابعة لمقدماتها التي منها التصديق بفائدة الشيء و الميل و المحبة له. (إذ العقل حاكم بالوجوب الامتثال فمجرد الإرادة بلا طلب، لا يقودُ العقلَ نحو الامتثال فلا تأثير للإرادة البحثة لحكم العقل بالوجوب و هذا شاهد صدق على تغايرهما)

و كان عدمة ما دعاهم إلى المصير إلى المخاير تلك الإشكالات الفاسدة الواردة بنظرهم بناء على القول باتحاد الطلب مع الإرادة:

1. منها لزوم عدم تحقق العصيان من العباد (لو اعتقدنا بالاتحاد) لعدم جواز تخلف إرادته سبحانه عن المراد (فقد أمرهم الشارع و طلب منهم و لكن حيث قد عصى المكلف قد اكتشفنا عدم إرادة الشارع ثم نتج التغاير).

2. و منها لزوم تعلق الإرادة بالمحال بناء على الاتحاد كما في موارد الأمر بما انتفى شرط تحققـه. (فالطلب متوفـر بلا إرادة بالمحال، إذ لو أراد لتحققـ حتماً فحيث لم يتحققـ فلا إرادة إذن)

3. و منها ما بنوا عليه من المبني الفاسد من إنكار التحسين و التقييح العقليين و تجويزهم الأمر بالشيء مع خلوه عن المصلحة كما في الأوامر الامتحانية (فالصلة في الإنشاء لا في الفعل فالطلب قد تعلقـ بالفعل بلا إرادة للفعل).

4. منها غير ذلك من المباني الفاسدة (كمجبرية العباد في أفعالهم) حيث أنه من جهة الفرار عن تلك الإشكالات (في الاتحاد) التزموا بالمتغيرات بين الطلب والإرادة فقالوا بأنّ الطلب وما يحكي عنه الأمر عبارة عن معنى قابل لتلك اللوازم.

وَمَمَّا يَشَهِدُ لِذَلِكَ أَيْضًا إِنْكَارُ الْفَائِلِينَ بِالْاِتَّهَادِ عَلَيْهِمْ بِأَنَّا لَا نَجِدُ فِي أَنفُسِنَا عِنْدَ طَلْبِ شَيْءٍ وَالْأَمْرُ بِهِ غَيْرُ الْعِلْمِ بِالْمُصْلِحَةِ، وَالْإِرَادَةُ وَالْحُبُّ وَالْبِغْضُ صَفَةُ أُخْرَى قَائِمَةُ بِالنَّفْسِ نَسْمِيَّهَا بِالْطَّلْبِ، وَهَذَا هُوَ الْعَالَمَةُ «قَدْسُ سُرْهُ» حِيثُ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّا لَمْ نَجِدْ عِنْدَ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ امْرًا مَغَايِرًا لِإِرَادَةِ الْفَعْلِ حِيثُ لَا يَكُونُ الْمَفْهُومُ مِنَ الْأَمْرِ إِلَّا إِرَادَةُ الْفَعْلِ مِنَ الْمَأْمُورِ بِهِ وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ شَيْءٌ أَخْرَى لَا نَدْرَكُهُ فَلَا شُكَّ فِي كُونِهِ أَمْرًا خَفِيًّا غَايَةُ الْخَفَاءِ بِحِيثُ لَا يَتَعَقَّلُهُ إِلَّا الْأَوْحَدِيُّ مِنَ النَّاسِ، وَمَعَ ذَلِكَ كَيْفَ يَجُوزُ وَضْعُ لِفَظِ الْأَمْرِ الْمُتَعَارَفُ فِي الْاسْتِعْمَالِ بِإِبْرَاهِيمَ، إِذْ مِنَ الْوَاضِعِ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَوْ لَا إِرَادَتِهِمْ مِنَ الْطَّلْبِ وَالْأَمْرِ مَا ذَكَرْنَا لَمَّا كَانَ وَجْهُ إِنْكَارِ الْفَائِلِ بِالْاِتَّهَادِ عَلَيْهِمْ، كَمَا هُوَ وَاضِعٌ.

نعم هنا معنى آخر غير المذكورات (من التوجيه للتحاير) و غير العلم و الإرادة و الحب و البعض يمكن بعيداً عن يوجهه به كلام القائل بالمخاير، و هو البناء و القصد، المعتبر عنه بعقد القلب في باب الاعتقادات، حيث أنه كان من جملة افعال النفس (وهو نفس كلام المحقق الاصفهاني) و لذا قد يكون يؤمر به (بالبناء القلبي) كما في البناء (القلبي) على وجود الشيء كالبناء (قلباً) في باب الاستصحاب و في الشكوك المعتبرة في الصلاة، و قد يكون ينهى عنه (البناء) كما في التشريع المحرّم و يسمى بأسام مختلقة حسب اختلاف متعلقه، و يكون كالإرادة في كونه ذا إضافة (فالبناء و الإرادة يشتركان في الإضافة إلى شيءٍ) و إن خالفها في أنها (الإرادة) من مقوله الكيف و هذا (البناء القلبي) من مقوله الفعل للنفس، فكما أن الحبَّ:

١. قد يتعلّق بأمر موجود مفروغ التحقّق فيقال له العشق و الشعف.

2. وقد يتعلّق (الحب) بـأيّادِ الشّاءِ أو بـأيّادِ الغَيْرِ، أيّاهُ فَيُقالُ لِهِ الْإِرَادَةُ.

كذلك هذا البناء (القلبي) فإنه قد يتعلّق بالأول (المتحقّق) وقد يتعلّق بالثاني (الإيجاد) فيسمّى بالاعتبار الأول تنزيلاً كالبناء على كون الشكّ يقيناً أو العدم وجوداً و كالبناء على كون الأكثر موجوداً أو الموجود هو الأكثر، وبالاعتبار الثاني قصداً (الإيجاد) و عند تعلّقه بما ليس في الشرع تشريعاً و نحو ذلك و يشهد لما ذكرنا ملاحظة كلماتهم (الأشاعرة) في باب التصديق المعتبر في الإيمان بأنه ليس مجرد العلم و المعرفة بل هو فعل جنانيٌّ معتبرٌ عنه بالفارسية بـ «گردن دادن» و «گرویدن» و «باور کردن» فراجع كلماتهم.

و حنئذ نقول بان مثل هذا البناء و القصد (القليل):

1. لما كان قابلاً للتعلق (بالمحال) كما في بناء الغاصب على ملكية مال المغصوب في مقام البيع (فهو محال شرعاً) و كالبناء (القلبي) على ربوبيّة بعض المخلوقين (فهو محال عقليًّا بينما الإرادة لا تتعلق بالمحال و المعدوم) كالبناء على جزئية شيء للواجب في باب التشريع.

2. و من جهة اختيارته (البناء) كان قابلاً لأن يكون لصلاح في نفسه (البناء على الإنشاء و الإيجاد رغم أنه لا متعلق له).

3. و أمكن أيضاً أن يكون محكياً للأمر موضوعاً لحكم العقل بوجوب الامتثال، (فالبناء يعد موضوعاً لحكم العقل بوجوب الامتثال) فلا حالات أمكن توجيه كلماتهم الفاسدة:

1. بحمل الطلب في كلماتهم على مثل هذا البناء و القصد، و الإرادة على تلك الكيفية النفسانية.

2. بل عليه لا مجال للإنكار عليهم أيضاً لأنّا لا نجد في أنفسنا عند طلب شيء غير العلم بالمصلحة و الإرادة و الحبّ و البغض (كما أدعاه الآخوند حيث استدل بالوجودان) لما عرفت من وجود أمر آخر في النفس يكون هو البناء و القصد.

3. و حينئذ فلو ادعى القائل بالمخايبة بأنّ ما هو المسمى بالطلب عبارة عن مثل هذا القصد (القلبي) الذي هو بالضرورة غير الإرادة لا يمكننا المسارعة في الرد عليهم بعدم وجود أمر وراء الإرادة و العلم و الحبّ و البغض.

4. بل و لئن سلّم مبنيهم الفاسدة لا مفرّ عن الالتزام بمقالاتهم من المخايبة بين الطلب و الإرادة.

و حينئذ فاللازم هو إبطال: 1. أصل تلك المبني الفاسدة التي هي عبارة عن إنكار التحسين و التقييم العقليين. 2. و عدم جواز انفكاك الإرادة عن المراد. 3. و عن شبهة الأوامر الامتحانية التي أوجب مصيرهم إلى كون الأمر لصلاح في نفسه لا متعلقة. 4. و شبهة كون العباد مجبورين في أفعالهم الموجب لعدم إمكان تعلق الإرادة بفعلهم.